

أثر الزكاة على الاستثمار والتنمية

أ.د. كوثر الأبجي*

<p>summary</p> <p>The Zakat is the third pillar of Islam, and is obligatory in the Qur'an and the Sunnah and the agreement of the Muslim community. Allah invoked the Zakat in 30 different verses, and it was mentioned in the Hadith "Islam was built on five pillars: The Shahadah that there is no god except Allah, doing the Salate, giving the Zakat, Fasting Ramadan et Hadj (Pilgrimage) to Mecca for all who are able to". The Zakat was initiated by the prophet Muhammad (Peace Be Upon Him), and applied on four kinds of wealth: Capital assets, agricultural goods, animals and trade offers.</p> <p>This great obligation represents the relationship between the Muslim and the community, unlike other ones which are all about his relationship with God. It plays an important role on the society, what made the Caliph Abu Bakr Seddik warn of war Zakat disbelievers, and this reflects the importance of this pillar in self propelling to investment and development without a need of traditional means of finance based on deficit finance or borrowing from international financial institutions, or may be imposing more taxes.</p> <p>This study aims to reveal the Zakat effects on the investment and development in the Islamic society if the State applies the Zakat as a statutory system.</p>	<p>ملخص:</p> <p>الزكاة ثلاثة أركان الإسلام الخمس وفرض من فروضه وواجبة بكتاب الله وسنة نبيه وإجماع الأمة، في قوله تعالى " وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة"، والزكاة تكررت في القرآن ثلاثين مرة، وذكر في الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما " بني الإسلام على خمس: شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً " متفق عليه. وقد فرضت الزكاة وطبقت في عهد الرسول ص في أربعة أنواع من الأموال: الثروة النقدية، الثمار والزروع، الأنعام، عروض التجارة. وتهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الزكاة في الاستثمار والتنمية في المجتمع المسلم.</p>
---	---

* أستاذ التعليم العالي، جامعة بني سويف مصر

مقدمة

إن أهمية الزكاة وتركيز الإسلام عليها يدعو للتفكير في تأثير هذه الفريضة العظيمة التي تتميز دون سائر أركان الإسلام بأنها الوحيدة التي تمثل علاقة بين المسلم والمجتمع، بينما تتعلق باقي الأركان بعلاقة المسلم بربه وهو ما دعا الخليفة أبو بكر الصديق بأن يتوعد جاهد الزكاة بالحرب وهو ما لم يحدث لمانع الصلاة وغيرها من أركان الإسلام الأخرى بما يؤكد أهمية وضرورة هذا الركن الذي ينسحب تأثيره إيجاباً وسلباً على المجتمع بحيث تدفع المجتمع دفعاً ذاتياً للاستثمار والتنمية دون الحاجة لطرق التمويل التقليدية التي تعتمد على التمويل بالعجز أو الاقتراض الداخلي والخارجي من المؤسسات المالية الدولية أو فرض ضرائب جديدة.

وهو ما دعا لإجراء هذه الدراسة لبيان تأثير الزكاة على الاستثمار والتنمية في المجتمع المسلم في حالة قيام الدولة بتطبيق الزكاة جمعاً وانفاقاً على مصارفها باعتبارها من أعمال السيادة .

هدف البحث:

✽ اثبات أن تطبيق الزكاة في المجتمع المسلم يدعم الاستثمار دعماً عظيماً بما يحقق التنمية المستدامة وهو ما لا يتحقق لأي استقطاع مالي وضعي مهما بلغت درجة كماله وتفوقه؛

✽ ويتم تناول واثبات هدف البحث من خلال استعراض مقومات الزكاة مدعماً بما ورد بالقرآن الكريم والسنة الشريفة واجتهاد العلماء ثم نتائج البحث ومراجعته؛

فرض البحث:

✽ تفترض الدراسة أن تطبيق زكاة المال في المجتمع يؤدي للاستثمار لغرض التنمية.

أولاً- تأثير زكاة الثروة النقدية على دفع المال للاستثمار:

أوجب الله تعالى في كتابه الكريم زكاة الثروة النقدية في الآية الكريمة" والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب اليم ، يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون"

[التوبة: الآية: 34-35] كذلك أوجبت الأحاديث الشريفة زكاة الثروة النقدية فعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال "ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار"¹.

وتشمل زكاة الثروة النقدية ما يلي²: العملات النقدية المسكوكة من الذهب والفضة، النقود الورقية المحلية أو الأجنبية وتأخذ حكم العملة الذهبية والفضية، الودائع المصرفية الجارية، الأواني والتحف المصنعة من الذهب والفضة، الحلبي من الذهب والفضة المدخنة والحلي التي تزيد عن حاجة استخدام الزينة والحلي، الديون الشخصية التي يرجى استردادها. وقد أجمع المسلمون على وجوب الزكاة في النقود بسعر 2.5 %، يروي ابن قدامة "لا نعلم خلافا بين أهل العلم على أن زكاة الذهب والفضة ربع عشرهما وقد ثبت ذلك في الحديث الشريف " في الرقة ربع العشر"³ أي تؤدي الزكاة على المدخرات غير المستثمرة في النشاط الاقتصادي إلى نقصان الثروة إلى 97.5 % من قيمتها، وهي لا تقصد القضاء على الثروة لأن الحديث الشريف يأمر ولي اليتيم باستثمار أمواله لإيتاء الزكاة من الربح لا من أصل المال.

يروى الطبراني في ذلك عن أنس عن الرسول ص " اتجروا في مال اليتامى لا تأكلها الزكاة " وروي الترمذي " ألا من ولي يتيما له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة " كذلك عنه " ابتعوا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة " والمراد بالصدقة الزكاة⁴، فاستدل د. القرضاوي على أن النبيص أمر أوصياء اليتامى خاصة والمجتمع الإسلامي عامة بالعمل

¹ رواه البخاري وسنن ابو داود .

² د. يوسف القرضاوي " فقه الزكاة " مؤسسة الرسالة ج / 1.

³ النسائي ومسنن الامام احمد، ابن قدامة " المغني " ج/3 ص 7.

⁴ سنن الترمذي، تحفة الحوذني وانظر: يوسف القرضاوي مرجع سابق، ج / 1 ص 109-110 و عنه انظر:

نور الدين الهيثمي " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد " مكتبة القدسي ج / 3 ص 67، السيوطي " الجامع الصغير " و "

فيض القدير " ج / 1 ص 108، " السنن الكبرى " ج / 4 ص 107.

على تنمية الأموال لابتغاء الربح وحذر من تركه دون تمييز فتأكله الزكاة¹، بل واستدل بذلك على أن مقصودها دفع الأموال المكتنزة للاستثمار والتشغيل حتى يستفيد المجتمع من الموارد المالية المملوكة لأبنائه وبذلك يتضح أن زكاة الثروة النقدية تهدف لدفع النقد للاستغلال والاستثمار بدلاً من الاكتناز. ففي مصر مثلاً إذا امتلك مكلف نقداً لا يستثمر قدره 30 ألف جم استحق عليه الزكاة ويبلغ النصاب 26 ألف جم تنقص أمواله للنصاب بعد خمس سنوات مما يؤدي لما يلي:

- * نقص المال المستمر دون تحقيق أي جدوى اقتصادية لصاحبه أو للمجتمع.
- * ظهور تقنيات جديدة في المجتمع المعاصر تخلق الحاجة إليها مما يرفع الميل الاستهلاكي دون الإنتاجي بما يرفع الأسعار ويؤثر على أصحاب الدخل الثابتة.
- * مما يؤثر سلباً على كفاءة استخدام موارد المجتمع.
- * ويؤدي لانخفاض القوة الشرائية للنقد.
- * بالإضافة الى تأثير كنز المال وحبسه عن التداول تأثيراً سلبياً شديداً على الدورة النقدية والإنتاجية في المجتمع كله بما يرجع تأثيره مرة أخرى على أصحاب الأموال.

وهو ما يؤكد دور هذه الزكاة في تحقيق ما يلي:

- * دفع المال المكتنز دون استثمار دفعا إيجابياً للثمن لسداد الزكاة المفروضة من الدخل الناتج عن الاستثمار لا من أصل المال حتى لا ينقص بما يضعف الطاقة المالية للمجتمع.
- * تمنع استخدام المعدنين الثمينين في الاستخدام غير الاقتصادي لهما كوسائل ترف وزينة وتوجيههما للغرض الأصلي منهما باعتبارهما مخزناً للقيمة ووسيلة للتبادل.
- * تؤدي دورة الاستثمار لدفع النشاط التجاري والإنتاجي بما يضيف قوة اقتصادية للمجتمع.
- * مما يساهم في تشغيل الطاقات البشرية ويحل مشكلة البطالة.

¹ - يوسف القرضاوي ج/ 1 مرجع سابق ص 110.

✽ وبما يحقق التنمية الاقتصادية المنشودة.

ثانياً: تأثير وقوع الزكاة على الثروة النامية دون الثروة غير النامية:

تقع الزكاة على الثروة النامية فعلاً وحكماً: فهي تقع على الثروات النامية فعلاً وهي الثروة التجارية، والأنعام (الثروة الحيوانية)، والركاز والمعدن، وهي أيضاً تقع على الثروة النقدية النامية حكماً باعتبار امكانية تنميرها، وهذه الخاصية الدقيقة تميز الزكاة عن الاستقطاعات الضريبية الوضعية التي لا تفرق بين المال النامي وغير النامي.. فليس للزكاة أي تأثير سلبي على الاستثمار والانتاج مثل الاستقطاعات الضريبية على الثروة كما يلي:

✽ لا تؤثر الزكاة على القدرة الانتاجية والاستثمارية للمجتمع لأنها لا تقع على الثروة المعرضة للهلاك بالاستخدام مثل الأصول الثابتة، إذ تختص بالأصول القابلة للنماء مما يجنب المجتمع ما يراه علماء المالية العامة من مساس ضرائب الثروة بطاقة المجتمع الإستثمارية والانتاجية .

✽ يؤدي خضوع الثروة للزكاة الى استمرار تدفق الموارد المالية في الدولة حتى في حالة نقص الدخل، بحيث توفر حصيلة دائمة مستمرة على مدار العام. مما يؤثر تأثيراً محموداً على الاقتصاد المعاصر.. حيث تؤثر الأزمات المالية على الدخل بشكل أكبر من تأثيرها على الثروات وهو ما يؤدي لنقص موارد الدول والحكومات التي تعتمد ضرائبها على الدخل، ومن ثم يصعب عليها علاج الاقتصاد بسرعة كافية ويحتاج القضاء على الأزمات المالية لانفاق الحكومات مبالغ ضخمة للحد من آثارها على الفقراء ومتوسطي الدخل، لذلك يحد تدفق الزكاة على الثروة من حدوث الأزمات المالية ومن آثارها.

ثالثاً: أثر مصارف توزيع أموال الزكاة في الإستثمار والتنمية:

تناولت الآية الكريمة مصارف الزكاة في قوله تعالى "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " التوبة 58-60، وتؤدي هذه المصارف الدور التالي في الاستثمار والتنمية:

1- بالنسبة لمصرفي الفقراء والمساكين: اختلفت المذاهب في مقدار ما يعطى لهما في اتجاهين¹:

* الأول: يرى اعطائهم ما يكفيهم تمام الكفاية بالمعروف دون تحديد قدر المال.

* الثاني: اعطائهم قدرًا محددًا يقل ويكثر عند بعضهم.

والرأي الأول هو الأقرب لمنطق الإسلام ونصوصه وأهدافه وهو ما تؤيده وينقسم لمذهبين:

أ- المذهب الأول: اعطائهم كفاية العمر: ويؤيده النووي في المجموع على أن يأخذوا ما يخرجهم من الحاجة الى الغنى مستدلاً بنصوص الأحاديث، فإن كانت عادته -المحتاج- الاحتراف أعطي ما يشتري به حرفته أو الآت حرفته قلت قيمتها أو كثرت ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص، مثلاً لذلك من يبيع البقل يعطى خمسة أو عشرة دراهم، ومن يبيع الجواهر يعطى عشرة آلاف ومن كان خياطاً أو نجاراً أو قصاباً..أو من أهل الصنائع أعطى ما يشتري به الآلات التي تصلح لمتله، وإن كان من أهل الضياع والمزارع أعطى ما يشتري به ضيعة أو حصة منها تكفيه غلتها على الدوام، فإن لم يكن صاحب حرفة ولا يحسن صنعة ولا تجارة ولا شيئاً من أنواع المكاسب أعطى كفاية العمر الغالب وليس بكفاية سنة فإن زاد عمره على ذلك أعطى كفاية سنة بسنة.

ويمكن للإمام شراء ما يكفيه أو الزامه بالشراء مع عدم إخراجهم من ملكه، قال الماوردي: لو معه تسعون ولا يكفيه الا ربح مائة أعطى العشرة الأخرى، ومن يحسن حرفة لائقه تكفيه يعطى ثمن آلة حرفته ومن يحسن تجارة يعطى رأس مال يكفيه ربحه منه غالباً باعتبار عادة بلده مع اختلاف الأشخاص والنواحي.. وهو ما نص عليه الشافعي في الأم وما رجحه وأخذ به جمهور أصحابه وفرعوا عليه تفصيلات دقيقة رائعة، كذلك أجاز أحمد ما

د. يوسف القرضاوي " فقه الزكاة " مؤسسة الرسالة ط/ 4 1980، الجزء الثاني ص 563-578، انظر: النووي " المجموع " ج/ 6 ص 193-194، شمس الدي الرملي " نهاية المحتاج الى شرح المنهاج " ج/ 6 ص 159، الانصاف ج/ 3 ص 238، معالم السنن " ج/ 2 ص 239، أبو عبيد " الأموال " ص 565.

نص عليه الشافعي فأجاز للفقير أن يأخذ تمام كفايته دائماً بمتجر أو صنعة وهو أيضاً ما اختاره بعض الحنابلة ورجحوه. كما أوجز في ذلك الخطابي بأن الحد الذي ينتهي إليه العطاء هو الكفاية التي بها قوام العيش وسداد الخلة ويعتبر ذلك لكل إنسان بقدر حاله ومعيشتة دون حد معلوم يحمل الناس عليهم كلهم مع اختلاف أحوالهم. وهو الموافق لما جاء به أمير المؤمنين عمر بن الخطاب " إذا أعطيتم فأغنوا " وأعطى رجلاً جاء يشكو إليه حاله ثلاثاً من الإبل، وقال لعمال الصدقة " كرروا عليهم الصدقة وإن راح على أحدهم مائة من الإبل¹.
ب- المذهب الثاني: اعطائهم كفاية السنة: قال به المالكية وجمهور الحنابلة وبعض الفقهاء أن يعطى الفقير والمسكين من الزكاة ما تتم به كفايته وكفاية من يعول سنة كاملة لأنها أوسط ما يطلبه الفرد من ضمان العيش له ولأهله وقد صح عن الرسول ص أنه ادخر لأهله قوت سنة ولأن معظم أموال الزكاة حولية ففي كل عام تأتي حصيلة جديدة ينفق منها على المستحقين.

ومن أمثلة ما ينفق من الزكاة الانفاق على الزواج²، وليس ذلك فحسب بل يقر الفقهاء أن يعطى من الزكاة المتفرغ للعلم دون المتفرغ للعبادة حيث لا تحتاج العبادة للتفرغ بينما يحتاج العلم للتفرغ، كما أن عبادة المتعبد له أما علم المتعلم فله ولسائر الناس، وكذلك يجوز شراء كتب العلم من الزكاة التي لا بد منها لمصلحة دينه ودنياه أي للعلم الدنيوي والأخروي.

والأصلح الذي نراه في كل ذلك أن يقسم المحتاجين من فقراء ومساكين لفريقيين:
الفريق الأول: الذي يعجز عن الكسب لعجز أو عاهة أو كبر أو مرض، وهو ما يستحق العطاء الدوري مراعاة لحاله.

الفريق الثاني: وهو من يستطيع العمل سواء كانت له حرفة أو لم تكن، وهو ما نقترح أن يتم تمويله إذا كان له حرفة يستطيع التكسب منها، أو تدريبه لتأهيله على أي حرفة ليعمل

¹ أبو عبيد مرجع سابق ص 565، 566.

² د. القرضاوي مرجع سابق ص 568، حاشية الروض المربع ج/ 1 ص 400، " هامش مطالب أولي النهي ج/ 2 ص 147.

بها. إذا يقترح تقسيم حصيلة الزكاة الخاصة بالفقراء والمساكين الذين يمكنهم العمل لانفاقها كما يلي:

الجانب الأول: تخصيص حصة من أموال الزكاة للتعليم والتدريب المهني: بتقديم دورات تعليمية وتدريبية لاكسابهم معارف ومهارات جديدة تساعدهم في امتحان أعمال تدر عليهم دخولاً تغنيهم عن الحاجة وتخرجهم من مجال استحقاق الزكاة منها مثلاً:

1- **التعليم والتدريب الزراعي:** لإدارة المزارع على عقد المزارعة أو المساقاة بما يضمن تأهيل طاقات مهنية جديدة يمكنها إضافة استثمارات تعمل على رفع الاستفادة من امكانيات الأراضي الزراعية والأراضي غير المزروعة.

2- **التعليم والتدريب الصناعي المهني باستخدام التقنيات الحديثة:** يمكن توجيه بعض الموارد للشباب القادر على العمل الصناعي المهني باستخدام التقنيات التكنولوجية العالية ليتخصصوا مهنيًا فيما يحتاجه المجتمع وهو ما تفقده كثيراً من المجتمعات الإسلامية، وهو ما يرفع قدر المجتمع كله تقنياً ويسمح للفقراء من الشباب برفع مستواهم العلمي والمهني ويحقق لهم دخولاً تغنيهم في حياتهم الى جانب التقدم التقني الذي تحتاجه الأمة.

الجانب الثاني: تمويل إنشاء نشاط اقتصادي: ويقصد به تمويل نشاط تجاري أو مهني يحتاجه المجتمع يقدم لمن تدرّب من مصارف الزكاة، ولمن لديه مهارات تساعده على ممارسة النشاط الاقتصادي أو المهني وليس لديه تمويل، ويتم التمويل على سبيل المثال من خلال ما يلي:

* إنشاء مراكز تجارية صغيرة تبدأ بالتمويل، الرعاية الكاملة عند بدء النشاط والتسويق.. الخ.

* إنشاء مراكز توزيع أنعام الصدقة للمستحقين بتربيتها وتنميتها.. والاستفادة منها.. والبيع.

* إنشاء مزارع استصلاح الأراضي: تهدف لتمليك الأراضي عند استصلاحها فتبدأ بعقد المزارعة مع الرعاية المالية عند بدء النشاط مع التوجيه المستمر أثناءه ثم

المساعدة في تسويق الحاصلات حتى يصبحوا قوة إنتاجية جديدة تؤثر تأثيراً إيجابياً عليهم وعلى مجتمعاتهم.

✳ إنشاء وتأجير وحدات تقديم الخدمات المهنية الحرة: وتعني إنشاء وحدات عقارية بمساحات مناسبة لفترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات وتأجيرها بإيجار رمزي لمدة سنتين لمستحقي الزكاة ممن يستطيعون تقديم خدمات مهنية معينة يحققون منها دخلاً يكفي لسداد إيجار هذه الوحدات ثم يتم زيادة الإيجار تدريجياً بتحسّن الحالة المالية لهم حتى يبلغ إيجار المثل.. وهكذا.

وما يذكر على سبيل المثال لا الحصر فيمكن من خلال دراسة حاجات المجتمع من ناحية، وموارد الزكاة من ناحية ثانية، ومن خلال ظروف مستحقي الزكاة من ناحية ثالثة تدبير طرق تثمير الموارد الطبيعية والنقدية والبشرية بحيث يتم تعظيم الاستفادة القصوى من كل هذه الموارد بحيث تؤدي مصارف الزكاة الى الاستثمار التنموي للأموال التي تم جمعها حتى نصل لإغناء المجتمع الإسلامي عن الإقتراض والمنح الأجنبية والتمويل بالعجز والاستثمارات الأجنبية.. وغيرها من طرق التمويل التي تؤثر سلباً على المجتمع الإسلامي.

ب- بالنسبة لخصّة العاملين عليها: ويقصد بها فئة العاملين في الجهاز المالي والإداري لجمع وصرف الزكاة، من محاسبين وفنيين وعمال.. الخ، ونستنتج من تخصيص سهم لهم ما يلي:

✳ ضرورة قيام الدولة بجمع الزكاة وانفاقها باعتباره عمل سيادي.

✳ اختصاص حصيلة الزكاة بالنفقة على من يقوم بجبايتها وانفاقها دون مصادر أموال الدولة.

✳ تشديد الرسول ص على هذه الفئة بالألا تستغل عملها في الحصول على الهدايا من المزكين يقول ص " من استعملناه منكم على عمل فكتمنا مخيطةً -إبرة خيط- فما فوقه كان غلولاً -خيانة- يأتي به يوم القيامة " ¹.

¹ انظر: د. القرضاوي مرجع سلبق ص 591، المنذري " الترغيب والترهيب " ج/ 1 ص 277 ط/ المنيرية

وبذلك تخلق حصيلة الزكاة عملاً جديداً له دور ووظيفة اقتصادية واجتماعية معاً للشباب بما يكفل تغطية بعض احتياجات العمالة التي لا تجد العمل المناسب.

ج- بالنسبة لفئة المؤلفة قلوبهم: وهم أكثر من فئة إيهنا منها: من أسلم وفقد باسلامه أمواله ومكانته وتجارته.. الخ، ويؤدي هذا السهم لاكتساب قوة اقتصادية جديدة للمجتمع الإسلامي بدعم هذه الفئة اقتصادياً والتي فقدت ممتلكاتها بإسلامها.

د- بالنسبة لحصة الغارمين: الغارم هو المستدين في غير سرف²، فهم فئات: الأولى بسبب إنفاق استهلاكي لسد حاجة زواج أو مرض.. الثانية بسبب كوارث نزلت بهم مثل الحريق الذي ذهب بالمال أو السيل.. الخ، وهؤلاء يجب سداد ديونهم مع توجيههم لترشيد انفاقهم بما يتوافق مع ظروفهم، وفئة غارمة بسبب اصلاح ذات البين من أصحاب المروءة فأباح الشرع نصيباً من هذا السهم ولو كان الإصلاح بين أهل الذمة³، يزيد على ذلك د. القضاوي⁴ من يستدين في انشاء مؤسسة للأيتام أو مستشفى للفقراء.. الخفهم اولى بالمساعدة من هذا السهم، وبذلك يؤدي هذا المصرف الى كسب طاقات اقتصادية بسداد ديونهم وإعادة تمويل من يقوم بنشاط اقتصادي لدخول السوق مرة أخرى بما يضيف طاقة استثمارية جديدة يستفيد بها المجتمع.

هـ- بالنسبة لحصة في الرقاب: بعدما تحرر الانسان يرى الفقهاء المعاصرين⁵ انفاقه فداءً لأسرى المسلمين والمجاهدين مما يؤدي تحريرهم بالتأكيد لإضافة طاقة إنتاجية جديدة تضيف الكثير للاستثمار وتنمية المجتمع.

و- بالنسبة لسهم ابن السبيل: وهو من انقطع عن بلده وأهله وماله ولا يستطيع العودة لعدم وجود مال معه، ومنهم المشردون واللاجئون ومن له مال ولا يقدر على أخذه ولو كان في

¹ منهم من يرجى اسلامه، ومنهم من يعطى لكف شره وشر غيره معه، ومنهم ضعفاء الايمان المسلمين لهم نظراء كفار اذا أعطوا رجي اسلامهم، والمسلمين على الثغور المدافعين عن الحدود.. وهكذا انظر: القضاوي ص 595 - 596.

² تفسير الطبري ج/ 14 ص 338.

³ انظر: مطالب أولي النهى ج/ 2 ص 143.

⁴ د. يوسف القضاوي مرجع سابق ص 630.

⁵ أحكام القرآن ج/ 2 ص 956، محمود شلتوت " الاسلام عقيدة وشريعة " دار القلم ص 446.

بلده¹ والمسافرون في مصلحة ومن حرم المأوى واللقطاء²، وبذلك يؤدي هذا السهم لمساعدة فئة محتاجة لتكون طاقة إنتاجية مفيدة في المجتمع.

رابعاً: تأثير زكاة الثروة التجارية على الاستثمار ورفع كفاءته: تتميز زكاة الثروة التجارية بمقومات معينة تجعلها أداة استثمارية تحقق كفاءة مميزة كما يلي:

1- زكاة التجارة استقطاع فريد لأنها تمس جزءاً حيوياً من النشاط الاقتصادي هو صافي رأس المال النامي التجاري دون سائر رأس المال الثابت الذي تتناقص وتستهلك قيمته.
2- سعرها نسبي ثابت على كل من الربح ورأس المال معا فإذا نسبت إلى الربح فقط - مثل ضرائب الدخل - لتغير سعرها بحيث يتصاعد كلما انخفض معدل عائد الاستثمار ويتنازل عندما يرتفع معدل عائد الاستثمار، بما يمكن من استخدامها أداة لمكافأة الإدارة الكفاء التي حققت عائد مرتفع على الاستثمار وعقاباً للإدارة غير الكفاء التي حققت معدلات عائد متدنية عليه³.

3- تبين بالقياس الكمي لأثر الزكاة على الثروة التجارية وربحها: نفترض مشروع تجاري رأس ماله 100000 جم قيمة أصوله الثابتة تذكارية ولا توجد التزامات عليه، فإذا نسبنا الزكاة المستحقة عليه إلى العائد في حالة تحققه لوجدنا:
أ- في حالة تحقق ربح: إذا تحققت أرباحاً سنوية بدأت بنسبة 1% وتزيد بنسبة 1% سنوياً على مستوى دراسة 45 احتمال يتضح ما يلي⁴:

- * أدى تحقيق معدل عائد منخفض 1-2% لتآكل الربح وبعض رأس المال.
- * أدى معدل عائد 3% لتآكل معظم الربح ولم يتبقى سوى 14%.
- * ارتفع سعر الزكاة عند انخفاض معدل عائد الاستثمار.
- * انخفض سعر الزكاة عند ارتفاع معدل عائد الاستثمار.

¹د. يوسف القرضاوي مرجع سابق ص 682-684، انظر: رد المحتار ص 64، البحر الرائق ج/ 2 ص 260.

²انظر: الانصاف ج/ 3 ص 237، تفسير المنار ج/ 5 ط/ 2 ص 94.

³د. كوثر الأبجي " الاعجاز التشريعي في سعر زكاة عروض التجارة " المؤتمر العالمي السابع للاعجاز العلمي في القرآن والسنة، 2004.

⁴انظر ملحق الدراسة .

* تناقص معدل سعر الزكاة بارتفاع معدل العائد حيث بدأ الفرق بنسبة 21% بين الاحتمال الثالث والرابع حتى بلغ 1% بين الاحتمال 44-45. مما يؤكد شدة تأثير زكاة التجارة على النشاط عند عدم تحقيق ربح أو تحقيق معدل عائد منخفض بما يؤثر على الثروة.

ب- وفي حالة تحقق خسائر 1: نجد ما يلي:

* أدى عدم تحقيق ربح ولا خسارة في الاحتمال الأول لتخفيض رأس المال بقيمة الزكاة.

* أدى تحقق خسائر في الاحتمالات التالية للمساس برأس المال حتى بلغ النصاب.

* ظلت نسبة الزكاة إلى رأس المال ثابتة لم تتغير بعكس حالة تحقق أرباح.

مما يؤدي لنتيجة هامة هي: تدفع زكاة الثروة التجارية الإدارة لتحقيق أعلى كفاءة للاستثمارات والموارد حتى تخضع لسعر زكاة منخفض فهي تثيب الإدارة عند تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار وتعاقب الإدارة غير الكفاء التي حققت معدلات عائد متدنية عليه².

خامساً: توفير طاقة استهلاكية للطلب تدفع النشاط الانتاجي للاستثمار والانتاج :

تتفق نسبة كبيرة من حصيلة الزكاة على حاجات الفقراء والمساكين والعاملين عليها، وهم أول ثلاث فئات في مصارف الزكاة، وباعتبار ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى أول فئتين بما يصل الى 100% من الحصيلة وما لا يقل عن 70% من دخول الفئة الثالثة فيمكن الجزم بارتفاع الاستهلاك الذي يؤدي الى توافر الرغبة لدى المنتجين لزيادة انتاجهم ودخول مستثمرين جدد أو موسمياً للانتاج او التجارة لتوفير المستلزمات المطلوبة، بما يدفع للرواج الاقتصادي. ويؤكد ذلك ما يحدث في رمضان من ارتفاع الرغبة الاستهلاكية حيث يقوم الكثير بسداد زكاة أموالهم طوعاً نتيجة لعدم قيام معظم الدول والحكومات الاسلامية بجمع الزكاة وصرفها على مستحقيها، مما يؤدي الى تركيزها في الشهر الكريم وحده دون

¹ انظر ملحق الدراسة.

² د. كوثر الأبيي " الاعجاز التشريعي في سعر زكاة عروض التجارة " المؤتمر العالمي السابع للاعجاز العلمي في القرآن والسنة 2004.

شهور السنة مما يرفع الانفاق الاستهلاكي في طفرة قد تؤدي لإرتفاع الأسعار، ولو كانت الحكومات تقوم بعملها السيادي في جمع الزكاة وتوزيعها لكان الأمر أفضل بكثير حيث يلتزم كل مكلف بسنته المالية بما يوفر تدفق نقدي وعيني طوال السنة بحيث يتحقق الهدف المأمول بالتوازن بين شهور السنة في الإنفاق الاستهلاكي بما يحافظ على مستوى مناسب للأسعار من ناحية، وبما يضمن حاجة الفقير من ناحية أخرى، وبما يؤثر تأثيراً إيجابياً محموداً في الانتاج والاستثمار من ناحية ثالثة.

سادساً: تأثير أسعار الزكاة على توجيه الأموال للاستثمار الإنتاجي :

وذلك بمنح النشاط الإنتاجي في زكاة الأنعام وزكاة الزرع سعر منخفض نسبياً قياساً بسعر زكاة الثروة النقدية والتجارية وهو ما تبين من دراسة مقارنة بين أسعار زكاة الثروة النقدية والتجارية وأسعار زكاة الأنعام والزرع باعتبار الأخيرتين نشاطاً إنتاجياً كما يلي:

1- اتجاه المشرع إلى التشديد على أصحاب الثروة النقدية بخضوعها للزكاة ولو أدى ذلك لنقص رأس المال حتى يبلغ النصاب وكذلك بالنسبة لأصحاب الثروة التجارية بخضوعها للزكاة حتى في حالة الخسارة أو حالة عدم تحقق ربح إذا بلغ المال نصاباً.

2- التخفيف في زكاة النشاط الإنتاجي وخاصة ما يرتبط بتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع مثل زكاة الثمر والزرع وزكاة الأنعام، يوجد تخفيف فيها باعتبارها تتناول نشاط إنتاجي كما يلي:

- * تتناول الدخل الناتج من الزرع والثمر ولا تتناول الأرض ذاتها لارتفاع سعرها بالنسبة لقيمة الناتج منها خلافاً لباقي أنواع الزكاة الأخرى.
- * لها سعرين طبقاً لتكلفة الري، فإذا كان بمشقة -من الآبار مثلاً- فيكون سعرها 5% وإذا كان الري بالراحة -من نهر جاري أو المطر - كان سعرها 10%.

* يوصي الحديث الشريف عمال الزكاة " إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع " ¹ وبذلك يصل سعرها على الدخل 3,66%-6,66% بعد خصم الإعفاء.

* يوفر إخراج الزكاة عينا الاحتياجات الأساسية للمحتاجين ويؤدي إلى تخفيض مصروفات التسويق والتوزيع التي تؤثر على كم وقدر الحصيلة بما يفيد كل من المكلف والفقير.

التخفيف في زكاة الأنعام: تقع هذه الزكاة على مشروع إنتاجي ذو طبيعة خاصة، إذ يحدث النمو ذاتيا في تربية الأنعام وقد اتجه المشرع للتخفيف فيها من حيث ما يلي ²:

* إعفاء الأنعام المعلوفة من الفريضة واختصاصها فقط بالسائمة.
* إعفاء ما تم استهلاكه خلال العام من الفريضة واختصاصها فقط بوعائها نهاية العام.

* إعفاء الأنعام العاملة في الحقل والمزارع من الزكاة.
* سعر زكاة الشياه تنازلي يبدأ ب 1,25 % وهي نصف سعر زكاة الثروة النقدية والتجارية وسعر زكاة البقر والإبل 2,5%.
* نصابها عيني ضعف نصاب الثروة النقدية والتجارية .
* ينخفض سعر الزكاة بزيادة الشياه، كما ينخفض سعر زكاتها بمعدل متناقص.
* لا تضم الأنعام المختلفة مع بعضها لحساب النصاب.

سابعاً: منح قواعد الزكاة حوافز للاستثمار:

الزكاة هي أول استقطاع مالي يمنح المكلف به حوافز كثيرة لدفعه للاستثمار والتنمية من خلال مقومات الزكاة العامة التالية:

1رواه الخمسة الا ابن ماجه ورواه ابن حبان والحاكم في المستدرک ج/ 1 ص402 وأبو عبيد في الأموال ص 485 والبيهقي في السنن ج/ 4 ص 123، وابن حزم في المحلى ج/ 5 ص 255.

2انظر: د. كوثر الأبجي " الإعجاز في صلاحية مقومات الزكاة للتطبيق على الأنشطة الاقتصادية المعاصرة " مقدم الى مؤتمر الاعجاز العلمي بجامعة المنصورة 2008.

- * أنها استقطاع مباشر لا يقع على محتاج، وهي ميزة كبيرة إذ يقع الاستقطاع غير المباشر على كل من الغني والفقير دون تفرقة.
- * يتم خصم كافة تكلفة عناصر الانتاج عند احتساب وعاء الزكاء بما يضمن خصم تكلفة الانتاج الفعلية وهو ما يطبق في النشاط الاقتصادي التجاري، الزراعي، الأنعام.. الخ.
- * تمنح اعفاءات عائلية: حيث تعترف بكافة احتياجات المكلف العائلية ولا تستحق إلا على الفضل بما يشمل خصم ما يلي:
- ❖ كافة النقدية المنصرفة سنوياً على احتياجات المكلف وأسرته في زكاة الثروة النقدية والتجارية.
- ❖ قيمة ما تم استهلاكه هو وأسرته خلال العام من ثروة الأنعام.
- ❖ تخفيض الثلث الى ربع الحصيلة الزراعية مقابل استهلاك المكلف وأسرته والنقص الحاصل نتيجة لأكل الحيوان وجفاف الزرع.
- * لا تقع على الأصول الثابتة مثل الدور والأثاث والأجهزة المستخدمة في حاجات المكلف الشخصية أو الوظيفية باعتبارها مال غير نامي.
- * وجوب بلوغ المال حد النصاب: طبقاً للحديث الشريف " إنما الصدقة عن ظهر غنى " ¹ فيجب بلوغ المال نصاباً محدداً بعد خصم كل ما سبق وهو ما تناولته الأحاديث الشريفة بالتفصيل لكل نوع من أنواع المال كما يلي:
- ❖ نصاب زكاة الثروة النقدية والثروة التجارية: يذكر الحديث الشريف عن الرسول ص " ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب ولا في أقل من من مائتي درهم صدقة ² وهو يبلغ بالمقاييس المعاصرة 85 جرام ذهب عيار 324.

¹ صحيح البخاري، الامام احمد بن حنبل " مسند الامام احمد " الحديث رقم 7155.

² ابو عبيد مرجع سابق ص 409.

³ انظر: د. ضياء الدين الرئيس " الخراج ".

- ❖ نصاب زكاة الأنعام: نظمت الأحاديث الشريفة عدة أنواع من النصاب طبقاً لنوع الأنعام وقيمتها الاقتصادية، فنصاب الإبل خمس رؤوس والغنم أربعين رأساً واختلف العلماء بالنسبة للبقر والجاموس ويرى معظمهم أنه ثلاثين رأساً¹.
- ❖ نصاب زكاة الزرع والثمر: يذكر الحديث الشريف النصاب " ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة " متفق عليه² وبتحويل الوسق وهو المكيال الى مقاييسنا المعاصرة نجده 50 كيلة مصرية أو 1440 رطلاً.
- * مراعاة شرط الثني أو عدم ازدواج الزكاة على نفس المال بالحديث الشريف " لا ثني في الصدقة "³.
- * اعفاءات أخرى: اعفاء مشروعات تربية الأنعام المغلوفة، خفض سعر زكاة الثمر والزرع للنصف مقابل تكلفة ري الارض.. الخ.
- * ارتباط سداد الزكاة بطبيعة العائد فإذا كان عينيًا (مثل الزرع والأنعام) كان الأصل في السداد عينيًا وكذلك إذا كان العائد نقداً (مثل التجارة) كان الأصل في السداد نقدياً.
- * ارتباط النصاب بطريقة السداد فإذا كان السداد عينيًا طبق النصاب العيني وإذا كان النصاب نقدياً طبق النصاب النقدي.
- * تراعي طريقة سداد الزكاة احتياجات الفقير، فالزكاة العينية تقع على الضروريات التي يحتاجها في طعامه سواء كانت من الزرع أو من الأنعام وهي كلها تقع في مستوى الضروريات التي لا يستغني عنها أحد وبذلك يستطيع الفقير أن يحصل على احتياجاته مباشرة من الزكاة، وهو ما يوضح علة أخرى لسداد زكاة التجارة نقداً حيث قد لا تتوافق نوع البضاعة لدى التجار مع احتياجات الفقير وبذلك يكون الأصل في سدادها نقداً وليس عينيًا.

¹ انظر د. كوثر الأبجي " محاسبة الزكاة والضرائب " دار النهضة العربية بني سويف ص 186 - 189.

² ابن قدامة المغني ج/ 2 ص 695، انظر يحيى بن آدم " الخراج " ص 144.

³ ابن قدامة ج/ 2. انظر أمثلة لذلك: د. كوثر الابجي " محاسبة الزكاة والضرائب " مرجع سابق ص 100 - 101.

المبحث الثاني: استثمار أموال لأغراض التنمية

يتناول هذا المبحث طبيعة توجيه الإسلام للأموال للاستثمار لأغراض التنمية المستدامة المفيدة في المجتمع، فإذا كان الفقهاء قد استنبطوا لنا قواعد الإستثمار والإنفاق بشكل عام بغرض التنمية فإن أولى بذلك الإنفاق من حسيلة الزكاة بما يحقق أهداف الاستثمار للتنمية المستدامة وهو ما يتضح من خلال دراسة كما يلي.

أولاً: التأثير المطلق للزكاة: حيث فرضت الزكاة باعتبارها ركن من أركان الإسلام الأساسية فهي تشريع قائم ومستمر منذ فرضيتها إلى يوم القيامة بما يضمن لها الاستمرارية والاستدامة في المجتمع، فهي تضمن بذلك ما نطلق عليه حديثاً "التنمية المستدامة" بدرجة لا يصل إليها أي نوع آخر من أنواع الإيرادات الموجهة للإستثمار بغرض التنمية.

ثانياً: توجيه الأموال لأغراض الاستثمار التنموي: يوجه الشرع الحنيف استثمار الأموال طبقاً لقواعد تناولها العلماء من منطلق الواجب الكفائي المفروض من جانب وطبقاً لترتيب أهمية عنصر الإنفاق من جانب ثاني كما يلي.

الجانب الأول: فرض الكفاية أو الواجب الكفائي:

الواجب الكفائي هو ما طلب الشارع حصوله من مجموع المكلفين لتحقيق أمن كل فرد منهم بحيث إذا قام به البعض فقد أدى الواجب وسقط الإثم والحرَج عن الباقيين، وحكمه أنه إذا قام به بعض المكلفين سقط عن الباقيين وإذا لم يؤده أحد أثم المكلفون جميعاً، فالقصد فيه وقوع الفعل نفسه لما يترتب عليه من جلب مصلحة أو درء مفسدة بقطع النظر عن يقع منه.¹

ويرى العلماء أن كل ما لا يستغنى عنه في قوام أمور الدنيا يكون تعلمه ووجوده من فرض الكفاية، أي أنه إذا لم يتحقق من الأمة أتمت كلها ويوجب الإسلام هذا المبدأ على أهله عملاً على استقلال المجتمع في تحقيق ما يحتاج إليه بيد أبنائه وحتى لا يتبعوا الأمم الأخرى.²

¹ د. محمد إبراهيم الحفناوي "نظرات في أصول الفقه" ص 100-101.

² د. صديق ناصر ود. محمد إبراهيم رابوي "المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي المقارن" ندوة الثقافة والعلوم. دبي ص 112 - 113.

وفرض الكفاية مطلوب من الجميع ولكنه موزع على الطوائف والآحاد فالتفقه في الدين فرض كفاية وعلم الهندسة فرض كفاية والزراعة والطب... وكل صناعة أو عمل لا تستغنى عنه الجماعة ويطلب به من لديه القدرة عليه فرض كفاية، فالجماعة كلها مطالبة بتهيئة الأسباب ليكون من بينها الأطباء والمهندسون والزراع والصناع والقضاة.. ومن كانت لديه الكفاية لشغل وظيفة معينة مطالب بها على الخصوص، وبذلك يتبين يؤتم المجتمع إن لم يتحقق المطلوب، كما أن من لم يقدّم بالفرض الكفائي يعد قائماً به بقيام من أداه لأنه دخل في تهيئة الأسباب¹.

ومن خلال الاستعراض الموجز لأهمية الفرض الكفائي وأهمية مراعاته يتضح عند تثمير أموال الزكاة أن نراعي هذه الفريضة العظيمة التي تغطي كافة احتياجات المجتمع بحيث ترتب أولوياتنا الإستثمارية في أموال الزكاة من خلال سلم تفضيلي طبقاً لأولوياتنا بحيث يبدأ بالضروريات وينتهي بالكماليات التي تسعى لتجميل وتحسين مظاهر حياتنا من كافة جوانبها على أن تراعى هذه الأولويات سائر المعايير الإسلامية.

الجانب الثاني: ترتيب أولويات الإنفاق بتطبيق معايير الاستثمار الشرعية للتنمية المستدامة:

ينطلق النظام الاقتصادي الإسلامي من أحكام وتشريعات وردت في القرآن الكريم أساسها قول الله تعالى " ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث"157/الأعراف، كما تناولت السنة المطهرة حفظ الأحكام وتفسيرها للمجتمع البشري كله لبيان الأعمال والأنشطة التي تعود بالخير والنفع وتنتهي عن أعمالاً أخرى ضارة بل ومدمرة للإنسانية كلها.

ويدعو الإسلام إلى استثمار وتنمية الموارد ونتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع دوماً بما يطلق عليه معاصرة " التنمية المستدامة" وهي تعتبر فرض وواجب على المجتمع كله، فالإسلام رسم الطريق الصحيح للسعي لطلب الرزق وعفة النفس عن السؤال والحاجة للمجتمع الإسلامي على مر العصور والأزمان، حتى يتيقن المسلم أن طلب الرزق فريضة وعبادة بل يرى بعض العلماء أن بعض الذنوب لا يكفرها إلا السعي في طلب

¹ الامام محمد أبو زهرة " اصول الفقه " ص 33.

الرزق، فالسعي عبادة وطاعة يثاب عليها المؤمن في كل جهد يبذله مخلصاً في سبيل استثمار وتنمية الموارد لذا فنحن مطالبون بالاستثمار والعمل ما استطعنا وعلى كل من يستطيع العمل ألا يدخر وسعاً في سبيل اتقان عمله وتنمية وتطوير نشاطه. والصفة العقيدية للاستثمار المتفق مع قواعد التشريع الإسلامي تملئ علينا أن يكون هذا الاستثمار تنموياً Developmental Investment بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان، بمعنى أنه يشمل قضية التنمية بإبعادها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعقلية، وليس مجرد استثمار لإنماء المال بل لتحقيق تنمية مادية وبشرية ومجتمعية، ولا يعني ذلك التغاضي عن تحقيق الربح وإنما يجب تحقيقه لأنه يحقق وظائف اقتصادية واجتماعية ولمقابلة المخاطر المستقبلية وللتوسع في الأعمال وتحقيق عائد للمستثمر¹.

فالتنمية في ظل المنهج الإسلامي يمكن بموجبها استخدام الامكانيات المتاحة من ثروات طبيعية وطاقات بشرية ووسائل علمية من أجل تنمية جوانب الإنسان الروحية والخلقية والمادية بصورة متوازنة من غير إفراط ولا تفريط في جانب على حساب جانب آخر حتى يعيش الإنسان حياة مستقرة ومثمرة ويكون قادراً على أكبر عطاء في تأدية دوره في هذه الحياة الدنيا ليجعل منها مزرعة يجنى ثمارها في آخرته وذلك بالفوز برضا الله سبحانه وتعالى.

لذلك تقترح الدراسة ثلاثة معايير مستنبطة من الفقه والتشريع الإسلامي الحنيف هي:

المعيار الأول: اختيار طبيبات المشروع وفق الأولويات الإسلامية:

إذا نظرنا إلى مفهوم المصلحة الاجتماعية حسبما صاغها الإمامان أبو حامد الغزالي وأبو إسحق الشاطبي نجدها ثلاثة مستويات²: الضروريات، الحاجيات، التكميليات-

¹ د. سيد الهواري، مفاهيم أساسية في تقييم مشروعات الاستثمار، برنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة - جامعة الملك عبد العزيز 1980 ص 66.

² د. محمد عبد المنعم عفر "السياسات الاقتصادية في الإسلام" الاتحاد الدولي للبنود الإسلامية ط / 1 98 0 ص 181-187 انظر: د. سيد الهواري القيم والمعايير الإسلامية في تقييم المشروعات حلقة نقاشية لبرنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة - جامعة الملك عبد العزيز جدة ص 4، انظر: الإمام أبو حامد الغزالي، المستصفى في علم الأصول، المكتبة التجارية الكبرى، الجزء الثاني أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى) الجزء الثاني، ص 8 وما بعدها. نقلاً عن دليل تحليل الجدوى وتقييم المشروعات. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.

الكماليات- بما يرسى للحياة أهدافاً متدرجة في الأهمية، فكل الطيبات التي لا بد منها لتحقيق أهداف الحياة الإسلامية يعتبر توفيرها مطلوباً شرعياً وليس مباحاً فقط.

فالضروريات هي "مالاً يستغنى عنه الفرد في حياته، وتشتمل كل أنواع السلع والخدمات الضرورية التي تلزم للمجتمع، ولذا يتعين عليه توجيه طاقاته نحوها وبناء خططه لتحقيقها، وتوفيرها سواء تم من خلال آلية السوق أو غير ذلك، فالأصل هو تنمية الإنسان وتوفير احتياجاته ومن أمثلتها: توفير الأمن على الحياة والعرض والمال والحقوق والأمن الخارجي للمجتمع، وسائل حفظ الصحة ومعالجة المرض، الغذاء والكساء، نشر المعرفة والتربية في أمور الدين والدنيا، توفير المأوى.

ويعتبر تحقيق الحد الأدنى الإسلامي من الضروريات فرضاً وما زاد عن ذلك الحد الأدنى يعتبر من مستوى الحاجيات ويذكر الحديث الشريف " من أصبح آمناً في سربه معافى في بدنه مالاً قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها ". وتختلف درجة الإلزام في توفير الطيبات بحسب أهمية الهدف الذي تحققه في سلم الأهداف الإسلامية، فبعضها فرض أو واجب وبعضها مستحب أو مباح، وهي مسئولية الدولة المسلمة باعتبارها قائمة على شئون وراحة ومصالح المجتمع بأسره وهي مسئولة مسئولية تامة عن توفير كافة الضروريات بما يسمح لكل مستويات الدخل الحصول على كفايتها منها.

أما الحاجيات: فهي التي يتيسر معها تحمل أعباء تسيير الحياة وتعين على تحسين المستوى المعيشي للأفراد، ومن أمثلتها المرافق العامة والمسكن الواسع والتدريب ونشر المعرفة والتوسع في مراكز البحث العلمي.. الخ.

وأما التكميليات: فهي الكماليات التي تحقق للمجتمع الرفاهية وتدخل الجمال والمتعة على الحياة الإنسانية، أو هي بصفة عامة ما يمكن أن نطلق عليه الرفاهية والكماليات.

المعيار الثاني: حفظ المال وتنميته:

يقابل هذا المفهوم في الاقتصاد الوصفي مفهوم الكفاية Efficiency بمعنى استخدام كمية من الموارد والعمل لا تزيد عن الحد الأدنى الكافي لتحقيق هدف معين حتى لا يندرج ذلك تحت الإسراف المنهي عنه، ويقصد بالمال هنا الثروة بمعناها الاقتصادي التي تشمل

الموارد الطبيعية والأصول المصنوعة ويعتبر حفظ المال خامس المقاصد الإسلامية الكبرى كما حددها الإمام الغزالي وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال. وينبغي أن يهدف الاستثمار في الإسلام لتحقيق النماء والربح، بما يعنى بداية المحافظة على رأس المال فلا يتحقق الربح إلا إذا عاد رأس المال سليماً، وبذلك يرتب الهدف بالمحافظة على رأس المال ثم تحقيق ربح يزيد عنه بترشيد النفقة وتعظيم العائد بقدر الامكان.

المعيار الثالث: تدنية التكلفة الاجتماعية:

تزايد الاهتمام بقياس التكلفة الاجتماعية للمشروعات المختلفة واعتبارها جزءاً أساسياً من دراسة التكلفة التي يتحملها المجتمع وقد تركز اهتمام المحاسبين على قياس تكلفة الضرر البشرى الذى يصيب المجتمع نتيجة لقيام صناعة معينة أو نشاط محدد فتم الاهتمام بما يلى:

✽ قياس تكلفة الأضرار الصحية التي تصيب الإنسان من تلوث الهواء Air Pollution.

✽ قياس تكلفة تلوث الماء Water pollution.

✽ قياس تكلفة تلوث الصوت Sound pollution.

كما تم التعرض لأثر التلوث على الحيوان والنبات وممتلكات الإنسان، لذا فقد نالت دراسات تكلفة التلوث أهمية خاصة بصفتها جزءاً حيوياً Human Resource Accounting وهو العلم الذي يهتم بتقديم معلومات مفيدة عن تكلفة وقيمة الموارد البشرية وتوصيل هذه المعلومات لمن يهتم بها¹.

وإذا كان المحاسبون قد اهتموا مؤخراً بقياس التكلفة الاجتماعية نظراً لما لاحظته المجتمع من الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبيئة نتيجة بعض الأنشطة الاقتصادية بغرض تدنيها أو التعويض عنها، إلا أن الفقه الإسلامى أوجب الاهتمام بهذا الموضوع منذ أكثر من أربعة

¹أنظر: د. أحمد فرغلى " قياس تكلفة التلوث فى البيئة لصناعة تكرير الزيت بالمملكة العربية السعودية بالتطبيق على مصفاة الرياض للبترول " جامعة الملك سعود سنة 1983، د. كوثر الأبجى "تكلفة التلوث فى موانئ دول الخليج العربى " مجلة الدراسات الاجتماعية - جامعة الكويت سنة 1986.

عشر قرناً وجعله التزاماً إسلامياً يفرض على القائمين بالأنشطة المختلفة منعاً للضرر والإضرار كما يوضح الحديث الشريف " لا ضرر ولا ضرار، من ضار ضاره الله ومن شاق شاق الله عليه " وقد ورد النص الأخير " من شاق شاق الله عليه " يوم القيامة " فى صحيح البخارى¹.

والضرر هو إلحاق المفسدة بالغير لا على وجه الجزاء المشروع، والضرر مقابلة للضرر بالضرر أو إلحاق المفسدة بالغير على جهة المقابلة، وفسره البعض بأن لا يضر الرجل أخاه ابتداءً ولا جزاءً. ويشرح ذلك د. الزينى² أن هذه القاعدة من أهم القواعد وأجلها شأناً فى الفقه الإسلامى ولها تطبيقات واسعة فى مختلف المجالات الفقهية، فالحديث نص فى تحريم الضرر لأن لا النفى الاستغراقية تفيد تحريم سائر أنواع الضرر لأنه نوع من الظلم إلا ما خص بدليل كالحدود والعقوبات وحالات الضرورة. فهذه القاعدة من أركان الشريعة الإسلامية توجد لها نصوص كثيرة من الكتاب والسنة وهى أساس لمنع الفعل الضار وترتيب نتائجه فى التعويض المالى والعقوبة كما أنها سند لمبدأ الاستصلاح فى جلب المصالح ودرء المفاسد: وعلى أساس هذه القاعدة ينفى الضرر فيوجب منعه منعاً مطلقاً سواء كان الضرر عاماً أو خاصاً.

ويستطرد الزينى موضحاً وجوب رفع الضرر بعد وقوعه بما يمكن من التدابير التى تزيل آثاره وتمنع تكراره وكذلك دفعه ومنعه قبل أو اثناء وقوعه... كذلك المقصود بنفى الضرر أن يكون على سبيل المقابلة. فمن أتلّف مال غيره -مثلاً- لا يجوز أن يقابل بإتلاف ماله لأن ذلك توسعة فى الضرر بلا منفعة وأفضل منه تضمين المتلف ما أتلّفه وذلك بخلاف جناية النفس.

ويترتب على الأضرار الأحقية فى التعويض، ورتب على ذلك الفقهاء أحكاماً دقيقة فى الدية أو التعويض ولم تشترط الشريعة الإسلامية لى يترتب التعويض عن الضرر أن يكون

¹ صحيح الإسناد على شرط مسلم انظر: السيد سابق " فقه السنة " دار الريان للتراث 1988، ط / 1 ص 4 5 7 والامام الحافظ أبى عبد الله الحاكم النيسابورى المستدرک على الصحيحين وبه التلخيص للحافظ الذهبي - دار الكتاب العربى بر/ 2
² د. محمود عبد العزيز الزينى الضرورة فى الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى دراسة مقارنة " مؤسسة الثقافة الجامعية 1993ص34.

الضرر قد نشأ عن اعتداء أو ارتكاب فعل محظور، بل يلزم الضمان مطلقاً سواء نشأ عن اعتداء أم لم يكن كذلك، فالشريعة الإسلامية تجعل الضرر علة وسبباً للتضمنين فإذا وجدت العلة ترتب المعلول¹. أما د. محمود أبو السعود فيرى أن مقتضى النهي عن الضرر والضرار²:

* أن شريعة الإسلام تعتبر النشاط الإنساني اقتصادياً إذا كانت له منفعة تبادلية وحقق ربحاً شريطة أن يخلو من الضرر والضرار وأن تتنقى عنه صفة الفساد، فمنتهج الخمر يقوم بعمل اقتصادي في عرف الغرب ولكنه يعتبر نشاطاً ضاراً محرماً في الشرع الإسلامي.

* أن الفرد في المجتمع الإسلام مسئول عن واجباته قبل المجتمع وعليه أن يؤديها في حدود المنفعة العامة وذلك هو الإحسان، لذا كان حبس المنفعة عن الناس محرماً لأنه مضر ومفسدة، وعلى ذلك فالمعاملات الاقتصادية الإسلامية لا تخضع لهوى الأفراد وحكمهم لكن الأصل في التصرف هو مراعاة الحقوق والواجبات وهو مرهون بتجنب الأضرار بالغير وبالمال وبالفرد.

وهكذا يتبين لنا كيف يمكن لنا ان نستثمر أموال الزكاة من خلال قواعد النظام الاسلامي بما يحقق لمجتمعاتنا أعلى مردود مادي واقتصادي واجتماعي بما يحقق التنمية المستدامة للأجيال الحالية والقادمة.

¹د. محمد نصر رفاعي " الضرر كأساس للمسئولية المدنية في المجتمع المعاصر " رسالة دكتوراه حقوق القاهرة سنة 1978 ص 30.

²د. محمود أبو السعود | الاستثمار الإسلامي في العصر الراهن " مجلة المسلم المعاصر العدد 8 1 2 8 1 98 1 مر ، 78-79.

نتائج الدراسة

هدف البحث: لإثبات أن تطبيق الزكاة في المجتمع المسلم يدعم الاستثمار دعماً عظيماً بما يحقق التنمية المستدامة وهو ما لا يتحقق لأي استقطاع مالي وضعي مهما بلغت درجة كماله وتفوقه من خلال مبحثين، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

نتائج المبحث الأول: دور الزكاة في الاستثمار:

أولاً: تناول البحث تأثير زكاة الثروة النقدية على دفع المال للاستثمار: حيث تدفع النقد المكتنز للاستثمار لسداد الزكاة من الربح حتى لا ينقص أصل المال، كما تؤدي دورة الاستثمار لدفع النشاط الانتاجي بما يضيف قوة اقتصادية للمجتمع، مما يساهم في تشغيل الطاقات البشرية ويحل مشكلة البطالة، ويحقق التنمية الاقتصادية المنشودة.

ثانياً: تأثير وقوع الزكاة على الثروة النامية دون الثروة غير النامية: لا تؤثر الزكاة على القدرة الانتاجية والاستثمارية للمجتمع لأنها تختص فقط بالاصول القابلة للنماء ولا تمس الطاقة المالية للمجتمع، مع استمرار تدفق الموارد المالية في الدولة حتى في حالة نقص الدخل، بحيث تعمل على دوران الثروة والدخل مما يوفر حصيلة دائمة مستمرة على مدار السنة.

ثالثاً: أثر مصارف توزيع أموال الزكاة في الاستثمار والتنمية: أثبتت الدراسة أن مصارف الزكاة تدفع للاستثمار والتنمية خاصة بالنسبة للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين، واقترحت الدراسة بالنسبة للفقراء والمساكين قسمتهم لفريقيين:

✽ العاجزون عن الكسب ويستحقوا العطاء الدوري مراعاة لحاله.

✽ من له حرفة أو يستطيع العمل يتم تأهيله وتمويله للكسب منها والعمل بحرفة ليعمل بها.

كذلك تناولت الدراسة سائر أصحاب المصارف الأخرى ودورهم في الاستثمار بغرض التنمية.

رابعاً: تأثير زكاة الثروة التجارية على الاستثمار ورفع كفاءته: تناولت الدراسة مقومات هذه الزكاة وتأثير سعرها على الاستثمار والتنمية حيث يتأثر بكفاءة تمييز الأموال ارتفاعاً وانخفاضاً.

خامساً: توفير طاقة استهلاكية للطلب تدفع النشاط الانتاجي للاستثمار والانتاج: تؤدي الزكاة لانفاق حصيلة تساهم في احداث رواج اقتصادي يرفع الاستهلاك وبالتالي دفع الإنتاج.

سادساً: تأثير أسعار الزكاة على توجيه الأموال للاستثمار الإنتاجي: وذلك بمنح النشاط الانتاجي في زكاة الأنعام والزرع سعر منخفض نسبياً قياساً بسعر زكاة الثروة النقدية والتجارية وهو ما أثبتته الدراسة المقارنة لأسعار زكاة الثروة النقدية والتجارية وأسعار زكاة الأنعام والزرع.

سابعاً: منح قواعد الزكاة حوافز للاستثمار: كذلك عرضت الدراسة للحوافز التي يمنحها نظام الزكاة لدفع المال للاستثمار والتنمية.

نتائج البحث الثاني: استثمار أموال الزكاة لأغراض التنمية المستدامة: من خلال:

أولاً: التأثير المطلق للزكاة: باعتبارها تشريع قائم ومستمر منذ فرضيتها إلى يوم القيامة بما يضمن لها الاستمرارية والاستدامة في المجتمع.

ثانياً: توجيه الأموال لأغراض الاستثمار التنموي: من خلال جانبين:

الجانب الأول: فرض الكفاية أو الواجب الكفائي: يؤدي تطبيقه لتثمين أموال الزكاة من خلال ما يحتاجه المجتمع بحيث ترتب الأولويات الإستثمارية من خلال سلم تفضيلي طبقاً لإحتياجاتنا بحيث تبدأ بالضروريات وتنتهي بالكماليات.

الجانب الثاني: ترتيب أولويات الانفاق بتطبيق معايير الاستثمار الشرعية للتنمية المستدامة: يدعو الإسلام إلى استثمار وتنمية الموارد ونتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع دوماً بما يطلق عليه معاصرة "التنمية المستدامة" وهي تعتبر فرض وواجب على المجتمع كله، ففي ظل المنهج الإسلامي يمكن بموجبها استخدام الامكانيات المتاحة من ثروات طبيعية وطاقت بشرية ووسائل علمية من أجل تنمية جوانب الإنسان الروحية والخلقية والمادية بصورة متوازنة حتى يعيش المسلم حياة مثمرة يجنى ثمارها في آخرته وذلك بالفوز برضا الله سبحانه وتعالى. لذلك قدمت الدراسة ثلاثة معايير مستنبطة من الفقه والتشريع الإسلامي الحنيف هي:

✽ اختيار طبيبات المشروع وفق الأولويات الإسلامية.

✽ حفظ المال وتنميته: للمحافظة على رأس المال وتحقيق ربح.

✽ تدنية التكلفة الاجتماعية.

المراجع:

1-مراجع تفسير القرآن الكريم:

- الطبري" جامع البيان عن تأويل آي القرآن - تفسير الطبري" دار المعارف ج/ 14.
- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ط دار الكتب ج/ 2 .
- محمد رشيد رضا " تفسير القرآن الحكيم - تفسير المنار " ج/ 5 ط/ 2 .

2-مراجع الحديث وتفسيره:

- الامام أحمد" مسند الامام أحمد " تحقيق العلامة أحمد شاكر، دار المعارف.
- الامام ابن ماجه"جامع سنن الترمذي " تحقيق أحمد شاكر.
- محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم " تحفة الأحمدي" دار الاتحاد العربي للطباعة.
- نور الدين الهيثمي " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد " مكتبة القدسي ج/ 3.
- عبد الرحمن أحمد بن شعيب " سنن النسائي " مع شرح السيوطي.
- الامام أحمد بن حنبل " مسند الامام احمد " الحديث رقم 7155.
- الامام محمد بن اسماعيل البخاري " الجامع الصحيح " طبعة دار الشعب.
- الامام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري " المستدرک على الصحيحين وبه التلخيص للحافظ الذهبي" - دار الكتاب العربي ج/ 2.
- جلال السيوطي " الجامع الصغير من حديث البشير النذير " ط/ مصطفى البابي الحلبي.
- الحافظ البيهقي " السنن الكبرى " ط/ حيدر اباد ج/ 4.
- أبو سليمان الخطابي " معالم السنن " مطبعة أنصار السنة ج/ 2.

3-مراجع فقهية:

- السيد سابق " فقه السنة " دار الريان للتراث 1988 ط/ 1.
- مصطفى السيوطي " مطالب أولي النهى شرح غاية المنتهى " المكتب الاسلامي بدمشق ط/ 1 1380ج/ 2 .
- د. يوسف القرضاوي " فقه الزكاة " مؤسسة الرسالة ج/ 1.
- العلامة المناوي " فيض القدير شرح الجامع الصغير " ج / 1.
- النووي " المجموع شرح المذهب " المطبعة المنيرية ج/ 6 .
- شمس الدي الرملي " نهاية المحتاج الى شرح المنهاج " ج/ 6 .
- " الانصاف في الراجح من الخلاف " مطبعة السنة المحمدية ج/ 3.
- ابو عبيد القاسم بن سلام " الأموال " .

-منصور بن يونس البهوتي "حاشية الروض المربع شرح زاد المستنقع " مطبعة السنة المحمدية

ج/1.

-مصطفى السيوطي " هامش مطالب أولي النهى "المكتب الاسلامي بدمشق ط/ 1 ج/ 2 .

- المنذري " الترغيب والترهيب " ج/ 1 ط/ المنيرية.

- محمود شلتوت" الاسلام عقيدة وشريعة " دار القلم .

-محمد ابن عابدين " رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار " المطبعة الميمنية

-ابن نجيم الحنفي "البحر الرائق شرح كنز الدقائق " ج/ 2.

-أبو حسن المرادوي " الانصاف في الراجح من الخلاف " مطبعة السنة المحمدية ج/ 3 .

-ابن حزم الاندلسي " المحلى " ط/ المنيرية تحقيق أحمد شاکر ج/ 5.

-د. محمد ضياء الدين الرئيس " الخراج في الدولة الاسلامية " ط/ نهضة مصر .

-د. كوثر الأبجي " محاسبة الزكاة والضرائب " دار النهضة العربية بني سويف.

-ابن قدامه " المغني " ج/ 1، ج/ 2، ج/ 3.

-يحيى بن آدم القرشي " الخراج "المطبعة السلفية تحقيق أحمد شاکر.

-د. محمد إبراهيم الحفناوى" نظرات فى أصول الفقه " .

-د. صديق ناصر ود. محمد إبراهيم رابوى " المدخل إلى الاقتصاد الإسلامى المقارن " ندوة الثقافة

والعلوم.

-الشيخ محمد أبو زهرة " أصول الفقه " .

-الإمام أبو حامد الغزالي، المستصفى فى علم الأصول، المكتبة التجارية الكبرى، الجزء الثانى -أبو

أسحاق الشاطبى، الموافقات فى أصول الشريعة ج/2القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.

4-أبحاث ورسائل علمية:

- أبو السعود، د. محمود"الاستثمار الإسلامى فى العصر الراهن " مجلة المسلم المعاصر العدد 2 8

- 1981.

-الأبجي،د. كوثر " الاعجاز التشريعي في سعر زكاة عروض التجارة " المؤتمر العالمي السابع

للاعجاز العلمي في القرآن والسنة دبي 2004.

- الأبجي ، د. كوثر " الإعجاز في صلاحية مقومات الزكاة للتطبيق على الأنشطة الاقتصادية

المعاصرة " مقدم الى مؤتمر الاعجاز العلمي بجامعة المنصورة 2008.

- الأبجي، د.كوثر "تكلفة التلوث فى موانئ دول الخليج العربي " مجلة الدراسات الاجتماعية

جامعة الكويت سنة 1986.

- الزينى، د. محمود عبد العزيز " الضرورة فى الشريعة الاسلامية والقانون الوضعى دراسة مقارنة" مؤسسة الثقافة الجامعية 1993.
- الهوارى، د. سيد، مفاهيم اساسية فى تقييم مشروعات الاستثمار، برنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة - جامعة الملك عبد العزيز 1980.
- الهوارى، د. سيد " القيم والمعايير الإسلامية فى تقويم المشروعات حلقة نقاشية لبرنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة " - جامعة الملك عبد العزيز جدة.
- دليل تحليل الجدوى وتقييم المشروعات. الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية.
- رفاعى، د. محمد نصر " الضرر كأساس للمسئولية المدنية فى المجتمع المعاصر " دكتوراه حقوق القاهرة سنة 1978.
- عفر، د. محمد عبد المنعم "السياسات الاقتصادية فى الاسلام " الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ط 1980 /
- فرغلى، د. أحمد " قياس تكلفة التلوث فى البيئة لصناعة تكرير الزيت بالمملكة العربية السعودية بالتطبيق على مصفاة الرياض للبتترول " جامعة الملك سعود سنة 1983.